قوانين الأسرة المسلمة المعمول بها¹	الشأن الأسري
الجزائر: يلزم قانون الأسرة كلّا من الزوجة والزوج العيش في تألف وتوافق، والاحترام والمودة المتبادلين، وأن يتشاركا في	المساواة بين الزوجين داخل الأسرة
الحفاظ على مصالح الأسرة، وفي حماية أبنائهما الذكور والإناث وتوفير التعليم الجيد لهم، وأن يتشاركا في إدارة شؤون الأسرة،	
بما فيها تحديد الإنجاب.	البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال
	التمييز ضد المرأة" (CEDAW)
المغرب: ينظر قانون الأسرة (المدونة) إلى الزواج بوصفه علاقة شراكة بين طرفين متساويين، ويحدد القانون الحقوق والواجبات	مادة 16 (1) (ج)
المتبادلة بين الزوجين والتي تتضمن: (أ) العيش سويًا، والاحترام المتبادل، والمودة، والحفاظ على مصالح الأسرة، (ب) أن	فقرات 17-18 توصيات عامة رقم 21
يضطلع كلا الزوجين بمسؤولية إدارة شؤون المنزل وحمايتها وكذلك تعليم الأبناء ذكورًا وإناثًا، (ج) التشاور في القرارات	فقرات 54-55 توصيات عامة رقم 29
المتعلقة بإدارة شؤون الأسرة.	
<b>تركيا</b> : تبعًا للدستور والقانون المدني، تقوم الأسرة على المساواة بين الزوجين.	
السن الأدنى للزواج هو 18 سنة دون استثناءات :	المساواة في السن الأدنى للزواج
مصر: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء، ويمنع تسجيل زواج أي شخص تحت هذا السن، كما	البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال
توجد عقوبة لذلك.	
	مادة 16 (2)
كينيا: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويعدّ كل من يقوم بتزويج شخص دون سن ال18 أو يحتقل بهذا الزواج أو يشهده وهو على علم بذلك مرتكبًا لجنحة ومتعرضًا للعقوبة (الحبس أو الغرامة أو كليهما).	فقرات 36-39 توصيات عامة رقم 21

<sup>1</sup> تدير زينة أنور (Zainah Anwar) هذا المشروع التابع لحركة "مساواة" والذي يقوم برصد قوانين الأسرة االمسلمة في العالم. وتتولى النتسيق شاميلا شارما (Shamila Sharma) رئيسة فريق البحث، وذلك بدعم رئيسي من سلمي وحيدي (Salma Wahidi) وطالبات وطلاب معمل حقوق الإنسان الدولي في كلية الحقوق بجامعة هارفارد. للاطلاع على جداول كل دولة على حدىً يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.musawah.org

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

باكستان (إقليم السند): يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. وينص القانون على تجريم ومعاقبة ما يلي: (أ) الذكور فوق 18 سنة الذين يتزوجون من أطفال، (ب) كل من يقوم بعقد زواج الأطفال أو توليّه أو الإشراف عليه، و (ج) الوالدين أو الأوصياء الذين يروجون لزواج الأطفال، أو يسمحون بالاحتفاء به أو يتسببون دون قصد في السماح بالاحتفاء به.

### السن الأدنى للزواج هو 18 سنة مع السماح بحالات استثناء بمعرفة المحكمة مع تحديد سن أدنى نهائى لتلك الحالات:

العراق: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 18 لو ارتأى أن هذا الشخص قادر جسمانيًا على الزواج وكان الزواج ضروريًا وعاجلًا. ولا يُسمح بزواج من هم دون سن 15.

الأردن: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 18 لو كان ذلك في صالحهما. ولا يُسمح بزواج من هم دون سن 15.

#### السن الأدنى للزواج هو 18 سنة مع وجود حالات استثناء بمعرفة المحكمة:

الجزائر: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 19 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 19 إذا كان في ذلك مصلحة أو ضرورة وبعد التحقق من قدرة كليهما على الزواج.

المغرب: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 18 بقرار مدعم بشرح مسوغات الموافقة على الزواج وبعد سماع أقوال الوالدين أو وصيّ القصّر القانوني والحصول على رأي طبي خبير أو بعد إجراء بحث اجتماعي.

عمان: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 18 بعد التحقق من أن الزواج سيكون نافعًا.

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

توثيق الزواج والطلاق السن الأدنى للزواج ب 18 سنة. ولكن يمكن للأشخاص تحت سن 18 الزواج	سير اليون: يحدد مرسوم
انوني أو بموافقة المحكمة في حالة امتناع الوالدين/الوصي عن إعطاء الأذن دون إبداء أسباب منطقية.	بإذن الوالدين/الوصىي الق

سنغافورة: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي (أي الموظف العام الذي تعينه الدولة) السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 18 في ظروف خاصة. وبالرغم من إتاحة اللجوء إلى قاضي للموافقة على الزواج في هذه الأحوال، فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى ندرة حدوث زواج البنات تحت سن 18.

تونس: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 18 سنة لأسباب قهرية وإذا كان الزواج في مصلحة الطرفين العليا.

**الإمارات العربية المتحدة**: يتحدد السن الأدنى للزواج ب 18 سنة للإناث والذكور على حد سواء. ويحق للقاضي السماح بزواج الإناث والذكور من هم تحت سن 18 سنة لو كان الزواج في مصلحتهم.

#### 

البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW)

مادة 16 (1) (ب)

فقرات 15-16 توصيات عامة رقم 21

فقر ات 25-26 و 33-34 توصيات عامة رقم 29

#### قبول الزواج:

الجزائر، البحرين، بروناي، إندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، سنغافورة، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة: يتعين قبول العريس والعروس الزواج بغض النظر عن عمريهما. وعليه يحظر الإجبار على الزواج.

الجزائر: يمنع القانون بوضوح الولي من إجبار الفتاة الواقعة تحت وصايته، ولم تبلغ السن القانونية، على الزواج كما لا يسمح له بتزويجها دون قبولها.

البحرين (السنّة): يمنع القانون بوضوح ولي المرأة من إجبارها على الزواج.

**بروناي**: ينص القانون بوضوح على أنه لا يحق لولي المرأة أن يزوجها إلا بموافقتها كما ينص على أن كل من يستخدم العنف

في تزويج أي شخص يعتبر مرتكبًا لجنحة.



العراق: يمنع القانون بوضوح الأقارب وغير الأقارب من إجبار أي شخص سواء أنثى أو ذكر، على الزواج.

ماليزيا وباكستان: يعتبر مرتكبًا لجنحة كل من يستخدم العنف لإكراه أو إجبار شخص على الزواج.

المغرب: ينص القانون بوضوح على ضرورة موافقة القصّر على الزواج.

عمان، قطر: ينص القانون بوضوح على أنه لا يحق للولي إبرام زواج امرأة إلا بموافقتها.

#### <u>التوثيق الإجباري للزواج:</u>

الجزائر، البحرين، بنجلاديش، بروناي، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، لبنان، ماليزيا، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، سنغافورة، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة: توثيق الزواج إجباري.

#### قدرة النساء البالغات السن القانونية على تزويج أنفسهن:

أفغانستان، البحرين (الشيعة)، مصر، العراق، المغرب، تونس، تركيا: لا يحتاج العروس و العريس البالغين السن القانونية موافقة الولي.

بنجلاديش، باكستان، سريلانكا: لا تحتاج المرأة التي تتبع المذهب الحنفي موافقة الوالي ما دامت وصلت سن البلوغ.

# قدرة النساء البالغات السن القانونية على تزويج أنفسهن زيجات تالية:

البحرين (السنة)، إندونيسيا، الأردن، لبنان (الشيعة)، فلسطين (الضفة الغربية): لا تحتاج المرأة البالغة السن القانونية والتي

#### قدرة النساء على تزويج أنفسهن

البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW) مادة 16 (1)(أ)، 16 (1)(ب) فقرات 15-16 توصيات عامة رقم 21 فقرة 34 توصيات عامة رقم 29

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

**فلسطين (غزة)، سوريا**: يعتبر زواج المرأة البالغة السن القانونية التي تزوج نفسها دون موافقة الولي صحيحًا إلا لو كان الزواج يفتقر الندية.

### <u>تجريم تعدد الزوجات:</u>

البند المقابل في اتفاقية القضاء على جميع أشكال | قير غيستان، طاجكستان، تونس، تركيا، أوزبكستان: تجريم تعدد الزوجات.

ضرورة الحصول على ترخيص من المحكمة وموافقة الزوجات بشأن تعدد الزوجات:

الجزائر: يجب الحصول على ترخيص من المحكمة بشأن تعدد الزوجات. ولا يجوز إبرامه إلا بعد موافقة الزوجات الحاليات. ولا تصدر المحكمة الترخيص إلا في حالة قدرة الزوج على تقديم مبررات تعدد الزوجات وكذلك تقديم ما يدل على قدرته على أن يعدل بين الزوجات جميعهن ويفي بشروط الحياة الزوجية في كل تلك الزيجات.

إندونيسيا: يجب الحصول على ترخيص للزواج من المحكمة في حالة اتخاذ زوجة ثانية، ولا يعقد الزواج دون الحصول على موافقة الزوجات الحاليات. ولا تصدر المحكمة الترخيص إلا في حالة أن تكون الزوجة الحالية: (أ) غير قادرة على أداء واجباتها الزوجية، أو (ب) تعاني من مرض عضوي أو مرض لا شفاء منه، أو (ج) غير قادرة على الإنجاب.

العراق (إقليم كردستان): يجب الحصول على ترخيص للزواج من المحكمة في حالة اتخاذ زوجة ثانية، ولا يعقد الزواج دون الحصول على موافقة الزوجات الحاليات. ولا تصدر المحكمة الترخيص إلا بعد استيفاء شروط معينة: (أ) موافقة الزوجة الأولى على اتخاذ زوجها زوجة ثانية أمام المحكمة، (ب) لو ثبت إصابة الزوجة بمرض لا شفاء منه يحول دون المعاشرة الجنسية أو إذا كانت عاقرًا، (ج) أن تكون لدى الزوج القدرة المادية على إعالة أكثر من زوجة، (د) أن يوقع الزوج على تعهد بالعدل بين الزوجات فيما يتعلق بالمعاشرة الجنسية و الأمور الزوجية الأخرى، (ه) إذا ما كانت الزوجة الأولى لم تضع في عقد

#### تعدد الزوجات

التمبيز ضد المرأة (CEDAW) فقرة 14 توصيات عامة رقم 21 فقرة 34 توصيات عامة رقم 29

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

الزواج شرطًا يمنع الزوج من اتخاذ زوجة ثانية. ويتعرض الرجل الذي يتزوج من امرأة ثانية دون الحصول على ترخيص من القاضي القاضي وقف تتفيذ العقوبة.

#### ضرورة الحصول على ترخيص رسمي (من المحكمة، الخ.) وموافقة الزوجات الحاليات عند الزواج من زوجة ثانية:

بنجلاديش، باكستان: لا يصرح بتعدد الزوجات إلا بعد الحصول على تصريح مكتوب من مجلس تحكيم مكون من رئيس وممثل لكل من الزوج والزوجة أو لكل زوجة من الزوجات. ولا يسمح مجلس التحكيم بالزيجة الجديدة إلا بعد أن يطمئن إلى أن الزواج المزمع ضروري وعادل ويفى بالشروط المطلوبة (إن وجدت).

العراق: يجب الحصول على تصريح من القاضي في حالة اتخاذ زوجة ثانية، إلا لو كانت الزوجة التي ينوي الرجل الزواج بها أرملة. ولا يرخص القاضي الزيجة الثانية إلا في حالة: (أ) أن يكون الزوج قادرًا من الناحية المادية، (ب) أن تكون هناك مصلحة وجيهة وراء الزيجة الثانية (ج) أن يطمئن القاضي إلى أن الزوج سوف يعدل الزوج بين الزوجات.

الأردن: يجب الحصول على تصريح من القاضي في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا يصدر القاضي الترخيص بالزيجة الثانية إلإ لو كان الزوج قادرًا على دفع المهر ولدية القدرة المادية على إعالة كل من هم في مسؤوليته.

المغرب: يجب الحصول على تصريح من المحكمة في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا تصدر المحكمة الترخيص بالزيجة الثانية إلا لو ثبت أن هناك مبررًا موضوعيًا واستثنائيًا للزواج بأكثر من زوجة وأن يكون الرجل قادرًا من الناحية المالية على إعالة عدة زوجات. ويتعين حضور الزوجة الأولى أمام القاضي وأخذ رأيها قبل منح التصريح.

سنغافورة: يجب الحصول على تصريح من قاضي معين من قبل الدولة في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا يصدر القاضي الترخيص بالزيجة الثانية إلا لو اطمأن إلى الآتي: (أ) أن الزوج قادر على توفير حياة هنيئة ومتوازنة من النواحي المالية والجسدية والنفسية لزوجاته، (ب) أن الزيجة الحالية للزوج زيجة مستقرة وأنه لا يسعى لاتخاذ زوجات أخريات بسبب تعثر زيجته الحالية، (ج) أن تكون للزيجة الجديدة فائدة تعم على كافة الأطراف.

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

سوريا: يجب الحصول على تصريح من المحكمة في حالة الزواج من امرأة أخرى. ولا تصدر المحكمة الترخيص بالزيجة

الثانية إلا في حالة: (أ) أن يكون الزوج قادرًا من الناحية المادية على الإنفاق على عدة زوجات وعدة أسر، و (ب) أن يكون هناك سببًا وجيهًا للزيجة الثانية.

#### ضرورة الحصول على ترخيص رسمى (من المحكمة، الخ.) عند الزواج من أكثر من زوجة ثانية:

بروناي: يجب الحصول على تصريح من قاضي في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا يصدر القاضي الترخيص بالزيجة الثانية إلا لو اطمأن إلى أن الزواج سيتم وفقًا لمبادئ الشريعة. وفي حالة اتخاذ زوجة ثانية دون الحصول على إذن القاضي، يمكن تسجيل الزواج رسميًا ولكن يعاقب الزوج (بالحبس أو الغرامة أو كليهما).

ماليزيا: يجب الحصول على تصريح من المحكمة في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا تصدر المحكمة الترخيص بالزيجة الثانية إلا لو الممأنت إلى أن: (أ) الزواج المزمع عادل وضروري ومبرر بعقم الزوجة الحالية أو الزوجات الحاليات أو العجز أو عدم القدرة الجسدية أو رفض الزوجة الاستمرار في الحياة الزوجية، أو الجنون، (ب) أن يكون الزوج قادرًا من الناحية المادية على الإنفاق على زوجاته ومن هم في مسؤوليته، بما فيهم من سوف يقعون في مسؤوليته جراء الزيجة الثانية، (ج) أن الزوج سيكون قادرًا على العدل بين كافة زوجاته بما يتفق مع مبادئ الشريعة، وأن (د) أن الزواج المزمع لن يتسبب في أذى للزوجة الحالية أو الزوجات الحاليات. وفي حالة عقد مثل هذه الزيجة دون الحصول على إذن المحكمة، يمكن تسجيل الزواج طالما كان العقد صالحًا من كافة النواحي الأخرى، ولكن تفرض غرامة على الزوج.

#### حق الزوجة في طلب الطلاق عند زواج زوجها بأخرى:

**افغانستان (الشيعة)، الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، فلسطين**: يحق للمرأة أن تشترط في عقد الزواج ألا يتخذ الزوج زوجة ثانية. وفي حالة خرق الزوج لهذا الشرط يصبح لها الحق في تطليقه.

	<b>الجزائر</b> : يحق للزوجة أن تطلب الطلاق في المحكمة في حالة قدرتها على إثبات أن الزوج لم يستطع الوفاء بالمتطلبات القانونية المطلوبة منه حالة زواجه من امرأة أخرى.
	<b>أفغانستان (السنة)، مصر:</b> يحق للزوجة أن تطلب الطلاق في المحكمة في حالة قدرتها على إثبات أن الزواج الثاني للزوج يتسبب لها في أذي.
,	بنجلاديش، باكستان: يحق للزوجة أن تطلب الطلاق إذا اتخذ زوجها زوجة أخرى بما يخالف متطلبات القانون.
	التحويل من زواج يسمح بتعدد الزوجات إلى زواج لا يسمح سوى بزوجة واحدة:
!	كينيا: يسمح القانون للزوجين بإعلان نيتهما تحويل زواجهما الذي يسمح بتعدد الزوجات إلى زواج لا يسمح سوى بزوجة واحدة بالشروط الآتية: (أ) أن يعلن كل من الزوجة والزوج طوعًا عزمهما تحويل الزواج من زواج يسمح بتعدد الزوجات إلى زواج لا يسمح سوى بزوجة واحدة، (ب) أن يكون الزوج متزوجًا بزوجة واحدة وقت هذا الإعلان، (ج) أن يتم تسجيل الزواج لدى مكتب توثيق رسمي.
	مالي: يتيح القانون للزوجين وقت إبرام عقد الزواج اختيار اتفاق يسمح بتعدد الزوجات أو لا يسمح بذلك. ويتم تسجيل هذا الاختيار في وثيقة الزواج.
الحق في الطلاق	حقوق متساوية في الحصول على الطلاق:
	تركيا، تونس: يجب الحصول على الطلاق من المحكمة. وللزوجة والزوج حقوق متساوية في تحديد أسباب الطلاق. ولا يوجد اعتراف بالطلاق الذي يتم من طرف الزوج وحده.

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

فقر ات 17-18 توصيات عامة رقم 21 فقر ات 34، 39-40 توصيات عامة رقم 29

سنغافورة: يحق للزوجة الحصول على الطلاق سواء وافق الزوج أم لم يوافق وحتى في حالات عدم استطاعتها إثبات نقض الزوج لعهود الزواج (تطليق) أو إثبات أحد أسباب الطلاق عن طريق المحكمة. وتفضي عملية التحكيم بين الطرفين إلى: (أ) أن ينطق الزوج عبارة الطلاق شفويًا، (ب) أو أن يفوض الزوج الزوجة بحق الطلاق (طلاق التفويض)، أو (ج) في

حالة رفض الزوج ما جاء في (أ) و (ب) تقوم المحكمة عن طريق التحكيم بمطالبة حَكم الزوج بنطق عبارة الطلاق نيابة عنه.

#### الطلاق عن طريق المحكمة بسبب الشقاق والنزاع:

الأردن، المغرب: يحق للزوجة طلب الطلاق عن طريق المحكمة على أساس "الشقاق والنزاع" أي تصدع الزواج الناجم عن خلافات لا يمكن تسويتها.

#### الطلاق من طرف الزوج وحده:

**الجزائر، موريتانيا:** لا يتم وقوع الطلاق من طرف الزوج وحده إلا بتسجيله في المحكمة.

**بنجلاديش، باكستان**: تتضمن وثيقة الزواج بندًا يحجب حق الزوج في الطلاق من طرف واحد.

البحرين (الشيعة): لا يكتمل وقوع الطلاق من طرف الزوج وحدة إلا بحضور الطرفين أمام المحكمة لتسجيل الطلاق.

بروناي، ماليزيا: يجب أن ينطق الزوج عبارة الطلاق في المحكمة. ويعتبر نطق عبارة الطلاق خارج المحكمة جنحة. وفي حالة نطق الزوج عبارة الطلاق خارج المحكمة، يتعين عليه الإبلاغ عن الطلاق خلال سبعة أيام ويتعرض كذلك للعقوبة (الحبس أو الغرامة أو كليهما).

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

إندونيسيا: لا يتم وقوع الطلاق من طرف الزوج وحده إلا بتسجيله في المحكمة. وعلى الزوج طلب عقد جلسة في المحكمة التي تقطن الزوجة في دائرتها لنشهد على نطقه عبارة الطلاق. ويجب أن يتضمن الطلب الأسباب التي دعت الزوج لذلك.

**المغرب**: لا يتم وقوع الطلاق من طرف الزوج وحده إلا تحت إشراف القضاء. ويجب أن تكون الزوجة والأبناء الذكور والإناث قد حصلوا على كل حقوقهم قبل الترخيص بالطلاق.

فلسطين (الضفة الغربية): يجب أن يقوم الزوج بتسجيل الطلاق الواقع من طرفه وحده لدى القاضي. ولو طلق الزوج زوجته خارج المحكمة ولم يسجل هذا الطلاق فعليه تسجيله في المحكمة الشرعية خلال مدة 15 يومًا. ويتعرض الزوج للعقوبة إذا لم يسجل الطلاق. وعلى المحكمة أن تعلن الزوجة الغائبة خلال أسبوع من تاريخ تسجيل الطلاق.

سنغافورة: يجب أن يحضر الزوجة والزوج أمام المحكمة خلال سبعة أيام من تاريخ نطق عبارة الطلاق لطلب الطلاق من المحكمة. وتعد مخالفة ذلك جنحة.

مصر: يجب أن يقوم الزوج بتسجيل الطلاق الواقع من طرفه وحده خلال 30 يومًا. وإذا لم نكن الزوجة حاضرة لدى مكتب التوثيق، تقع مسؤولية إعلان الزوجة بالطلاق على عاتق المأذون.

#### تفويض الزوجة بتطليق نفسها (طلاق التفويض):

أفغانستان، بنجلاديش، البحرين، مصر، العراق، الأردن، لبنان (السنة)، موريتانيا، المغرب، عمان، باكستان، فلسطين (الضفة الغربية)، قطر، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن: يمكن للزوج تفويض الزوجة بحق الطلاق من طرف واحد في عقد الزواج، بحيث يعطيها الحق في تطليق نفسها (طلاق التفويض). وفي تلك الحالة تبقى حقوق الزوجة المالية محفوظة.

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

**بنجلاديش، باكستان:** تتضمن وثيقة الزواج المألوفة بندًا متعلقًا بطلاق التفويض. ولو أعطيت الزوجة هذا الحق يصبح من حقها طلب الطلاق دون إبداء الأسباب ودون الذهاب إلى المحكمة، مع احتفاظها بحقوقها المالية.

#### طلاق الافتداء (الخلع):

**الجزائر**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع في المحكمة دون موافقة الزوج وذلك بعد أن تدفع له تعويضًا. وإذا لم يتفق

الطرفان على مبلغ التعويض، يحق للقاضى تقدير هذا المبلغ، على ألا يتجاوز ثلث المهر.

**البحرين**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. و يحق للقاضي الحكم بالخلع في حالة جاءت اعتراضات الزوج غير منطقية.

بروناي: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا لم يتكمن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بخصوص مبلغ التعويض الذي تدفعه الزوجة، يحق للمحكمة تقدير المبلغ وفق مبادئ الشريعة وبعد الأخذ في الاعتبار مكانة الزوجين وقدراتهما المالية والمهر المدفوع سابقًا. وفي حالة إصرار الزوج على رفض الطلاق بعد تحديد مبلغ التعويض، يحق للمحكمة الحكم بالطلاق.

مصر: من حق الزوجة التفاوض مع زوجها للحصول على طلاق الإبراء بأن تتنازل عن بعض حقوقها المالية أو كل تلك الحقوق. وإذا لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في شأن طلاق الإبراء، يمكن للزوجة رفع قضية للحصول على طلاق الخلع، الذي تحتاج فيه إلى: (أ) أن تعلن في المحكمة كرهها للحياة مع زوجها واستحالة استمرار الحياة الزوجية بينهما وأنها تخشى ألا تقيم حدود الله مع استمرار الحياة مع زوجها، (ب) تتعهد بإعادة المهر، (ج) تتنازل عن كافة حقوقها المالية. وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة الشروع في عملية الصلح. وفي حالة فشل إجراءات الصلح، فعلى المحكمة الحكم بالطلاق.



الأردن: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في شأن طلاق الخلع، يمكن للزوجة رفع قضية للحصول على طلاق الافتداء الذي تحتاج فيه إلى: (أ) أن تعلن في المحكمة كرهها للحياة مع زوجها واستحالة استمرار الحياة الزوجية بينهما وأنها تخشى ألا تقيم حدود الله مع استمرار كرهها للحياة مع زوجها، (ب) تتعهد بإعادة المهر، (ج) تتنازل عن كافة حقوقها المالية. وفي هذه الحالة، يتعين على المحكمة الشروع في عملية الصلح التي تستمر 30 يومًا. وفي حالة فشل إجراءات الصلح، فعلى المحكمة الحكم بالطلاق.

ماليزيا: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا وافق الزوج على طلاق الخلع ولكن لم يتكمن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بخصوص مبلغ التعويض الي تدفعه الزوجة، يحق للمحكمة تقدير المبلغ وفق مبادئ الشريعة وبعد الأخذ في الاعتبار مكانة الطرفين وقدراتهما المالية. وإذا لم يوافق الزوج على طلاق الخلع، تشرع المحكمة في عملية الصلح وكذلك التحكيم إذا لزم الأمر. وفي حالة فشل الصلح والتحكيم، تقضى المحكمة بالطلاق.

موريتانيا: من حق الزوجة اللجوء للمحكمة لطلب طلاق الخلع بأن تتعهد بدفع تعويض للزوج أو تتنازل عن حقوقها المالية. وفي حالة ارتأى القاضي أن الزوجة قد طلبت الخلع بسبب ضرر أو سوء معاملة من جانب الزوج، يحق للقاضي تأكيد طلاق الخلع دون أن تدفع الزوجة التعويض ويحق لها استعادة حقوقها المالية.

بنجلاديش، باكستان: من حق الزوجة التقدم بطلب طلاق الخلع بأن ترفع قضية في محكمة الأسرة. ويمكن أن يحدث ذلك دون موافقة الزوج في حالة تنازلها عن حقوقها المالية.

قطر: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في شأن طلاق الخلع، يمكن للزوجة رفع قضية حيث تشرع المحكمة في عملية الصلح بين الطرفين عن طريق

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

تعيين حكمين يقومان بعملية الصلح خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر . وإذا تعذرت عملية الصلح على المحكمة أن تقضي بالطلاق	
شريطة أن: (أ) تعيد الزوجة المهر، (ب) تتنازل الزوجة عن كافة حقوقها المالية.	

سنغافورة: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا وافق الزوج على طلاق الخلع ولكن لم يتكمن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بخصوص مبلغ التعويض الي تدفعه الزوجة، يحق للمحكمة تقدير المبلغ وفق مكانة الطرفين وقدراتهما المالية. وإذا لم يوافق الزوج على طلاق الخلع، تشرع المحكمة في عملية الصلح. وفي حالة فشل الصلح والتحكيم، تقضى المحكمة بالطلاق.

الإمارات العربية المتحدة: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا أصر الزوج على رفض الطلاق، وخُشى ألا يقيما حدود الله، تقضى المحكمة بالطلاق (المخالعة) وتحدد تعويضًا أو بدلًا مناسبًا

تدفعه الزوجة للزوج.

نيجيريا، المغرب: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا وافق الطرفان على طلاق الخلع ولكن اختلفا بخصوص مبلغ التعويض، تقوم المحكمة بتقدير مبلغ التعويض الذي تدفعه الزوجة للزوج.

أفغانستان (الشيعة): يمكن أن تطالب المرأة بجزء من ثروة زوجها السابق على أساس أن أعمال المنزل التي قامت بها أثناء

#### الأجر ' مقابل أعمال المنزل:

# البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمبيز ضد المرأة" (CEDAW)

مادة 16 (1)(ج)، 16 (1)(ح)

حقوق المرأة المالية بعد الطلاق

فقرات 30-33 توصيات عامة رقم 21

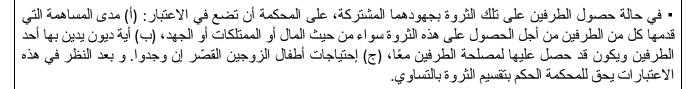
فقرات 34-34، 48-43 توصيات عامة رقم 29

الزواج لم تكن مجانية ولكنها كانت ترغب في تلقي أجرًا نظير ها.

#### <u>تقسيم الثروة الزوجية:</u>

بروناي: يحق للمحكمة الحكم بتقسيم أية ثروة حصل عليها الطرفان أثناء فترة الزواج سواء بجهودهما المشتركة أو بجهد أحد الطرفين منفردًا، أو ببيع أي تلك الممتلكات وتقسيم عائد بيعها بين الطرفين.





• في حالة حصول الطرفين على تلك الثروة بجهد أحد الطرفين منفردًا، على المحكمة أن تضع في الاعتبار: (أ) مدى المساهمة التي قدمها الطرف الذي لم يبذل الجهد في تحقيق رفاه الأسرة باعتنائه بالبيت والأسرة، (ب) إحتياجات أو لادهما القصّر إن

وجدوا. و بعد النظر في هذين الاعتبارين يحق للمحكمة تقسيم الثروة أو عائد بيعها بنسبة ترتأيها معقولة، ولكن يحصل الطرف الذي ساهم بالجهد في الحصول على تلك الثروة بالحصة الأكبر فيها.

ماليزيا: يحق للمحكمة أن تقضي بتقسيم الثروة الزوجية التي حصل عليها الطرفين نتيجة جهود مشتركة أثناء الزواج, مع الأخذ في الاعتبار مدى المساهمة التي قدمها كل من الطرفين من أجل الحصول على هذه الثروة والديون التي يدين بها الطرفان واحتياجات أو لادهما القصر. في حالة حصول الطرفين على تلك الثروة بجهد أحد الطرفين منفردًا، يحق للمحكمة أن تقضي بتقسيم الثروة مع الأخذ في الاعتبار المساهمة التي قدمها الطرف الذي لم يبذل الجهد في الحصول عليها في الاعتباء بالمنزل ورعاية الأسرة، ولكن يحصل الطرف الذي ساهم بالجهد في الحصول على الثروة بالحصة الأكبر فيها. وبالرغم من أن الزوجة قد لا تكون قدمت مساهمة غير مباشرة ولذلك تُمنح غالبًا للشروة.

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

سنغافورة: يحق للمحكمة الحكم بتقسيم أية ثروة حصل عليها الطرفان خلال الزواج أو ببيع أي من تلك الثروة وتقسيم عائد بيعها بين الطرفين. وفي هذه الحالة، على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار "العدل والقسط" وكافة الاعتبارات المناسبة بما فيها مقدار مساهمة كلا الطرفين في تحقيق رفاه الأسرة بما يتضمن: (أ) مدى المساهمة التي قدمها كل من الطرفين من أجل الحصول على هذه الثروة والحفاظ عليها، (ب) أية ديون يدين بها أحد الطرفين ويكون قد حصل عليها لمصلحة الطرفين معًا أو لمصلحة أي من الأبناء الذكور والإناث القصر، (ج) احتياجات أبناء الزوجين ذكورًا وإناثًا إن وجدوا، (د) مدى المساهمة التي قدمها كل طرف في سبيل تحقيق رفاه الأسرة بما فيها الاعتناء بالمنزل والأسرة أو أي من الأقرباء الطاعنين في السن أو المرضى أو أي معيلين لأحد الطرفين.

ويأتي التعريف الواسع لعبارة "الثروة الزوجية المشتركة" بأنها تتضمن: (أ) منزل الزوجية، (ب) الأصول التجارية بما فيها الممتلكات المستخدمة في التجارة أو الاستثمار، (ج) المدخرات والاستثمارات الأخرى بما فيها الأموال السائلة في البنوك وأوعية الادخار المشتركة والأموال التي تحتجزها الدولة لتدبير سياسة تأمين المعاشات والمعروفة باسم "صندوق التأمين المركزي"

(Central Provident Fund (CPF)) والمعاش المصروف، (د) عوائد التقاعد والتي تشمل المعاشات والمنح والأسهم وبوالص التأمين، (ه) السيارات، (و) الحلي باستثناء ما كان غير ذي قيمة كبيرة أو كان ذي قيمة عاطفية.

#### <u> أنظمة تقسيم الثروة الزوجية المشتركة:</u>

**إندونيسيا:** تعتبر الثروة التي تكونت أثناء الزواج ملكية مشتركة للزوج والزوجة. وقد تكون الثروة الزوجية المشتركة في صورة مادية أو معنوية. ويحق لكلا الطرفين عند الطلاق الحصول على نصف تلك الثروة إلا لو كانا قد اتفقا على غير ذلك في عقد الزواج.

تركيا: تقسيم الثروة والممتلكات التبي تكونت أثناء الزواج هو النظام السائد.

# مستجدات إيجابية في قوانين الأسرة المسلمة

**تونس:** يمكن للزوجين اختيار نظام لتقسيم الثروة الزوجية المشتركة يضمن لهما الملكية المشتركة للثروة المخصصة لاستخدامات الأسرة.

#### المنحة أو التعويض (تفقة المتعة):

بروناي، مصر، إندونيسيا، الأردن، كينيا، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، سنغافورة، الإمارات العربية المتحدة: يحق للمحكمة أن تلزم الزوج بدفع إهداء أو تعويض (نفقة متعة) لزوجته السابقة إلى جانب النفقة التي يتعين عليه دفعها للإنفاق عليها خلال فترة العدة. وتختلف المبالغ بين دولة وأخرى، وقد تقدر على أساس ضعف أو عدة أضعاف من نفقة العدة أو بحسب ما تراه المحكمة عادلًا ومقسطًا.

سنغافورة: تحصل الزوجة في معظم الحالات على نفقة متعة حتى وإن كانت هي التي بدأت بطلب الطلاق أو تكون أتت أفعالًا "غير مقبولة". وعادة لا تقبل المحكمة بدفوع نشوز الزوجة كذريعة لحرمانها من نفقة المتعة.

#### التعويض مقابل الطلاق غير المؤسس على أسباب معقولة:

الجزائر، العراق، كينيا، فلسطين (الضفة الغربية)، سوريا: إذا وجدت المحكمة أن الرجل طلق زوجته بطريقة اعتباطية أو ظالمة أو غير منطقية يحق لها إلزامه بدفع تعويض للزوجة عن الطلاق إلى جانب نفقة الإعالة التي يتعين عليه دفعها خلال فترة العدة.

### التعويض مقابل الضرر الواقع على الزوجة:

الجزائر: إذا وجد القاضي أن الزوجة تعرضت للأذى أثناء الزواج، يحق له إلزام زوجها السابق بتعويضها عن الضرر الذي تعرضت له بالإضافة إلى النفقة التي عليه دفعها للزوجة في فترة العدة.

تونس: إذا وجدت المحكمة أن الزوجة تعرضت للأذى أثناء الزواج، فلها أن تحدد قيمة النفقة والتعويض المستحقان وقت وقوع الطلاق. ويتحدد مبلغ النفقة والتعويض بناءً على المستوى المعيشي الذي كانت الزوجة معتادة عليه أثناء الزواج. وتأتي النفقة والتعويض في صورة دفعات شهرية تستمر حتى زواج المرأة مرة أخرى أو وفاتها أو انتفاء حاجتها إلى النفقة.



**تركيا**: يحق للزوج أو الزوجة الذين يدفعان بتعرضهما للضرر المادي أو المعنوي مطالبة المحكمة بالحكم على الطرف اآخر بدفع التعويض مقابل الضرر.

#### السكن بعد الطلاق:

المملكة العربية السعودية: على الآباء تأمين المسكن للأمهات الحاضنات، ويصبح من العار ألا يوفر الأب مسكنًا للأم.

#### <u>تطبيق أحكام دفع النفقة:</u>

سنغافورة: وضعت الدولة عدة آليات لضمان التطبيق الناجع لأحكام دفع النفقة وتتضمن:

- تخصيص محكمة معنية فقط بأمور النفقة، بما يضمن الإسراع بأداء المطالبات وتتفيذ القانون.
- منح المحكمة حق فرض عدة إجراءات بحق الممتنعين وتتضمن: (أ) فرض عقوبات مثل الغرامة والسجن، (ب) الأمر بالحجز على دخل الممتنع، (ج) إلزام الممتنع بإصدار ضمان بنكي يصرف في حالة الامتناع عن السداد في المستقبل، إلى جانب حضور جلسات استشارة مالية أو أداء الخدمة العامة أو كليهما، (د) طلب الحصول على معلومات من جهة عمل الممتنع من "صندوق التأمين المركزي" من أجل تسهيل عملية الخصم المباشر لمبلغ النفقة من أجر الممتنع.
- منح المحكمة الشرعية حق التوقيع بالنيابة عن الطرف الذي يرفض التوقيع على المستندات اللازمة لبيع أو نقل ملكية بعض الممتلكات للطرف الآخر دون أسباب وجيهة وبالرغم من صدور حكم محكمة ملزم.



-	
ا إتاحة الإمكانية أمام النساء لإبلاغ مؤسسات ائتمانية معينة بمبلغ النفقة المستحقة لهن لدى أزواجهن. ويهدف هذا الإجراء إلى لتقليل من عمليات الامتناع عن دفع النفقة التي تحكم بها المحكمة حيث يؤثر هذا الإجراء على الوضع الائتماني للمتنع.	
الزام الرجال بالإفصاح لزوجاتهم المستقبليات (قبل الزواج) بأية ديون عليهم جراء أحكام نفقة سابقة وكذلك النزاماتهم تجاه وجاتهم المستقبليات على دراية بالنزامات وجاتهم السابقات والأبناء الذكور والإناث إن وجدوا. ويضمن ذلك أن تكون الزوجات المستقبليات على دراية بالنزامات واجهن المالية قبل الزواج بهم.	
أبحرين، فلسطين، تونس: قامت هذه الدول بتأسيس صندوق يتحمل مسؤولية دفع التفقة التي تحكم بها المحكمة حال تهرب الزوج السابق أو الأب من الدفع.	
نجلاديش، جامبيا، الهند، إندونيسيا، العراق، كينيا، فلسطين، قطر، السنغال، سنغافورة، سريلانكا، تونس، تركيا: تفصل المحكمة	
ي شأن حضانة الأطفال على أساس مصلحة الطفل العليا. وأدى ذلك إلى توسيع رقعة حقوق الأم بالمقارنة بتفسيرات الشريعة	
لاكتر تحفظا.	البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال المالة المن من المراقة" (CEDAM)
	التمييز ضد المرأة" (CEDAW <u>)</u> مادة: 16 (1) (د)، 16 (1) (و)



	فقرات: 19-20 توصیات عامة رقم 21
المساواة في حقوق الولاية:	الولاية على الأبناء الذكور والإناث
إندونيسيا، كينيا، سنغافورة، تركيا: تفصل المحكمة في شأن الوصاية على الأبناء الذكور والإناث على أساس مصلحة الطفل العليا.	التمييز ضد المرأة" (CEDAW)
حقوق الحاضنة / الحاضن في الولاية :	مادة 16 (1) (د)، 16 (1)، (و) فقرات 19-20 توصيات عامة رقم 21
الجزائر: يحق للأم عند الطلاق أن تصبح الولى على أطفالها في حال كانت تتمتع بحضانتهم.	
بروناي: تفوض المحكمة في منح الحاضنة او الحاضن االحق في تقرير كل شؤون رفاه وإرشاد وتتشئة وتعليم الطفل وفقًا لأية شروط ترى المحكمة ضرورة فرضها.	
المغرب: يحق للمرأة التصرف في الشؤون العاجلة في حالة عدم قدرة الزوج على القيام بذلك، كما يحق لها الحصول على الولاية على الأطفال إذا: (أ) كانت تجاوزت سن 18، (ب) لم يتواجد الزوج نتيجة الموت أو الاختفاء أو العجز.	
المملكة العربية السعودية: يحق للأمهات المطلقات الحاضنات الحصول على المستندات والتعامل مع الهيئات الحكومية فيما يتعلق بشؤون أبنائهن. وهكذا يحق للأمهات تسجيل أبنائهن في المدارس واصطحابهم للمؤسسات العلاجية والحصول على مستندات الهوية لهم.	
تونس: للأمهات الحاضنات حقوق الولاية على أطفالهن فيما يتعلق بالسفر والتعليم والتصرف في الأمور المالية. ويحق للمحكمة منح الأم الولاية الكاملة إذا توفي الزوج أو أصبح غير قادر على أداء واجباته. وفي كل الحالات تبقى للأم نفس حقوق الإشراف على شؤون الأطفال.	



	وِثَائق السفر الخاصة بالأطفال:
	<b>ماليزيا:</b> تسمح أور اق التقدم بطلب استخراج جواز السفر للطفل أن توقع الأم أو الأب أو الوصىي على حد السواء على الطلب.
حقوق الميراث	المساواة في الميراث:
البند المقابل في "اتقاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW)	
فقرات 34-35 توصيات عامة رقم 21 فقرات 49-53 توصيات عامة رقم 29	<u>حق الإبنة في الميراث :</u>
	<b>أفغانستان، الكويت:</b> عند السنة، يتساوى الأبناء الذكور والإناث من نفس الأم في نصيب الإرث من تركة أمهم.
	البحرين، الكويت، البنان: عند الشيعة، ترث البنات التركة كاملة في حالة عدم وجود أبناء ذكور، وهو ما يغلق السبيل لأن يدخل ورثة ذكور من ناحية الأب في الإرث.
	<b>العراق، تونس:</b> تتبنى التقاليد القانونية السنية النسق الشيعي الذي ترث البنت بفضله التركة كاملة في حالة عدم وجود أبناء
	ذكور، و هو ما يغلق الطريق لأن يشارك ورثة ذكور من ناحية الأب في الميراث.
	<u>حق الأحفاد البتامي في المير اث :</u>
	الجزائر، مصر، المغرب، فلسطين (الضفة الغربية)، تونس: يحق للأبناء الذكور والإناث الذين توفي أحد والديهم قبل وفاة أحد والديه (أي جد أو جدة الأبناء الذكور والإناث) أن يرثوا الجد أو الجدة بوصية ملزمة.



**باكستان**: يحق للأبناء الذكور والإناث الذين توفي أحد والديهم قبل وفاة أحد والديه (أي جد أو جدة الأبناء الذكور والإناث) الحصول على جزء من الميراث من تركة الجد أو الجدة والتي كان الأب أو الأم المتوفي/المتوفية سيرثانها لو كانا على قيد الحياة وقت وفاة والدهم أو والدتهم (أي جد أو جدة الأابناء الذكور والإناث).

# تقسيم التركة بعد وصية، أو اتفاق، الخ.:

الأردن، تونس: تجوز الوصية لصالح أحد الورثة وفيما يتجاوز حدود الثلث إذا وافق الورثة الآخرين.

ماليزيا: يمكن تغيير تقسيم ممتلكات المتوفى بأي شكل إذا وافق الورثة جميعهم على ذلك.

سنغافورة: أصدر المجلس الإسلامي في سنغافورة الفتاوى الثلاث التالية بقصد تحقيق المصلحة المالية للنساء المسلمات ومن هم في عهدتهن:

- تقر الفتوى الصادرة في 2008 بشأن الإيجار حق الزوج أو الزوجة (أو شريك المالك) بعد وفاة الطرف الآخر (أو شريك المالك( في العين باعتباره مالكًا شرعيًا للعين المتشارك فيها.
- تبيح الفتوى الصادرة في 2010 بناءً على توصية من "صندوق التأمين المركزي" للمسلمين المشتركين في عضوية الصندوق

تخصيص جزء من مدخراتهم في الصندوق لصالح الزوج أو الزوجة أو الأبناء الذكور والإناث حال الوفاة، وهو ما يعتبر هبة قانونية.

تبيح الفتوى الصادرة في 2012 لحاملي وثائق التأمين من المسلمين تخصيص مبلغ التأمين المستحق كاملًا للزوج أو الزوجة أو المعيلين وهو ما يعتبر هبة قانونية.



•	
الإجراءات المتبعة في حالات التلاعب في حقوق النساء في الميراث :	
<b>فلسطين:</b> صدر منشور من المحكمة: (أ) يحظر على النساء التخلي عن إرثهن قبل مرور أربعة أشهر على وفاة صاحب التركة،	
(ب) يسن إجراءات تمكّن كافة الورثة من الحصول على بيان مفصل بالتركة التي خلفها المتوفي والتي يجب أن يوقع كافة الورثة	
عليها.	
إصدار تشريعات تتعلق بالعنف الأسري:	العنف ضد المرأة داخل الأسرة
	البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال
أفغانستان، البحرين، بنجلاديش، تشاد، إندونيسيا، لبنان، كينيا، قير غيستان، ماليزيا، المملكة العربية السعودية: تم إصدار تشريع	التمييز ضد المرأة" (CEDAW)
واضح يجرّم العنف الأسري.	توصيات عامة أرقام 12 & 19
	فقرة 40 توصيات عامة رقم 21
<u>الاغتصاب الزوجي:</u>	
<b>جنوب أفريقيا، تركيا:</b> يتم تجريم اغتصاب الزوج زوجته.	
نقل جنسية الزوجة للزوج الأجنبي المولد :	الجنسية
<b>أفغانستان، الجزائر، إندونيسيا، العراق، كينيا، سنغافورة، السنغال، جنوب أفريقيا، سريلانكا، تركيا:</b> يحق للمرأة المتزوجة من	البند المقابل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال
العالمان الجرائر، إلى المراق العراق، كيب، المعاورة، المسعان، جنوب الريبي، الرياضة، الركيا: يكن المراه المدروجة من رجل أجنبي المولد أن تتقل له جنسيتها.	
ر جن اجببي المولد ال تنفل ته جنسيتها.	التمييز ضد المرأة" (CEDAW) بند 9
ن <u>قل جنسية الأم إلى الأطفال :</u>	_ ,
أفغانستان، الجزِّ انر، بنجلاديش، إندونيسيا، مصر، كينيا، مالي، المغرب، باكستان، فلسطين، سنغافورة، جنوب أفريقيا، تركيا،	
<b>اليمن:</b> يحق للأم نقل جنسيتها إلى أطفالها بغض النظر عن مكان و لادتهم.	
نقل الجنسية من الأم إلى الأبناء الذكور و الإناث في حالة كون الأب أجنبياً :	

musawah في الأسرة المساواة في الأسرة

لمزيد من المعلومات: musawah@musawah.org

مصر، إندونيسيا، مالي، باكستان: تتيح القوانين والإجراءات للمرأة المتزوجة من رجل أجنبي المولد نقل جنسيتها إلى أبنائها الذكور والإناث.	